دمشق توافق على خطة عنان .. والأسد "يتفقد" بابا عمرو

□ دمشق / وكالات

أعلن الناطق باسم الموفد الدولي والعربي إلى سوريا، كوفي عنان، أن دمشق قبلت خطة "النقاط الست" الرامية لوقف العنف بالبلاد، مشدداً على أهمية الالتزام بها وتطبيقها، وذلك بالتزامن مع الكشف عن زيارة "تفقدية" أجراها الرئيس بشار الأسد إلى حي بابا عمرو الذي شهد قتالاً عنيفاً استمر لأسابيع بمدينة حمص، بينما استمر سقوط القتلى أمس الثلاثاء، بحصيلة أولية وصلت إلى ١٢ قتيلاً.

وقال أحمد فوزي، الناطق باسم عنان في بيان صادر من بكين إن الحكومة السورية أرسلت رداً مكتوباً إلى الموفد الدولي أعلنت فيه موافقتها على خطة النقاط الست التي دعمها مجلس الأمن.

وأشار البيان إلى أن عنان دعا الحكومة السورية إلى أن تضع التزاماتها موضع التطبيق الفوري، مضيفاً أن رسالة دمشق "خطوة أولية مهمة لوقف العنف وسفك الدماء وتأمين المساعدات للذين يعانون (جراء الأحداث) وتأمين البيئة المناسبة للحوار السياسي الذي يمكن له تحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري."

وشدد عنان على ضرورة تطبيق الخطة "ليس من اجل الشعب السوري العالق وسط هذه المأساة فحسب، بل من أجل المنطقة والمجتمع الدولي برمته أيضاً."

ولفت البيان إلى أنه بمجرد تحرك الحكومة السورية للوفاء بتعهداتها سيقوم عنان بتحرك عاجل للعمل مع كافة الأطراف من أجل ضمان تطبيق الخطة على كافة الصعد، وأعرب عنان أيضاً عن امتنانه للدعم الكبير الذي حصل عليه في مهمته، متمنياً على الدول المؤثرة دعم هذه التطور الحاصل والمساعدة على ضمان التطبيق الكامل.

وكان عنان، الموفد المشترك للجامعة العربية والأمم المتحدة، قد وصل إلى بكين، التي تربطها علاقات تحالف مع دمشق، لمواصلة العمل من أجل التوصل إلى حلول توقف العنف في البلاد.

ومن المقرر أن يجتمع عنان مع وزير الخارجية الصيني، بينما قالت وكالة الأنباء الصينية الرسمية إن بكين تدعم جهود عنان وتتمنى مناقشة حلول سياسية للأزمة السورية."

ويطرح عنان في بكين، نقاطه الست الخاصة بوقف العنف، والتي سبق له طرحها في موسكو، وتعتمد على وقف إطلاق النار وإطلاق عجلة الحوار بين جميع الأطراف.

ويزور عنان العاصمة الصينية بعد تصريحات أدلى بها حول الأزمة في سوريا، قال خلالها إنه من غير المسموح "استمرار الوضع الراهن دون نهاية،" وإن كان قد امتنع عن تحديد جدول زمني لذلك.

غير أن المبعوث الدولي اعتبر أن التغيير في سوريا "حتمي" وقال: "كما قلت للأطراف على الأرض، لا يمكن مقاومة رياح التغيير العاصفة، يجب أن يقبلوا بها ويجب أن تحصل الإصلاحات وهذا هو السبيل الوحيد للتعامل مع الأزمة."

١٢ قتيلاً في سوريا والأسد في بابا عمرو

قالت مصادر المعارضة السورية إن ١٢ شخصاً قتلوا في سوريا أمس الثلاثاء، في سياق الحملة المستمرة للنظام بمواجهة الاحتجاجات المناهضة لحكم الرئيس بشار الأسد، الذي وصل إلى حي بابا عمرو بمدينة حمص، والذي دمر بعد معارك استمرت لأسابيع بين الجيش السوري وعناصر منشقة في زيارة "تفقدية."

وقالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إن ١٢ شخصاً قتلوا في سوريا أمس الثلاثاء، بينهم ثلاثة أطفال وامرأتان وجنديان منشقان، وتوزع القتلى على حمص وإدلب ودير الزور.

ميدانياً، قالت منظمة "أفاز" الدولية لحقوق الإنسان إن السلطات السورية اعتقلت الناشط جاسم خالد دياب، الذي قالت إنه أسهم بدور بارز في إجلاء الصحافيين الأجانب الذين أصيبوا أثناء قصف حي بابا عمرو في حمص، كما كان له مساهمة واضحة في إدخال المساعدات ونقل المصابين.

وفي لبنان، نفت وكالة الأنباء الرسمية الأنباء حول "توغل" القوات السورية في منطقة "مشاريع القاع" للاشتباك مع معارضين، وأضافت أن فوج الحدود البرية التابع للجيش اللبناني ينفذ انتشارا واسعا على طول الحدود مع سوريا، غير أنه أشارت لإصابة شخص لبناني "برصاص طائش" من الجهة السورية نتيجة الاشتباكات التي تدور هناك.

لا نية للأطلسي للتدخل عسكرياً في سوريا

من جانب آخر جدد الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي أندرس فوغ راسموسن التأكيد على أن الحلف لن يتدخل عسكرياً في سوريا.

وأوضح راسموسن في تصريحات من بروكسل "أن حلف الأطلسي ليست لديه نية للتدخل عسكرياً في سوريا". وقال "أنا أدين أعمال قمع النظام السوري ضد السكان المسالمين"، داعياً السلطات في دمشق إلى "الاستجابة لآمال شعب يناضل من اجل الحرية والديمقراطية"، وشدد على أن ذلك "هو السبيل الوحيد" للحل في سوريا.

العاصمة السورية دمشق (ارشيف)

انسحابات جماعية من "التأسيسية" وشهر لـ"إنقاذ مصر"

القاهرة / CNN

توالى انسحاب أعضاء "الهيئة التأسيسية للدستور" أول من أمس الاثنين، وسط تزايد الجدل حول سيطرة الإسلاميين على اللجنة المعنية بوضع دستور جديد لمصر، فيما دعت بعض التحركات والقوى السياسية إلى تنظيم وقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب اليوم الأربعاء، ضمن ما أطلقت عليه اسم "شهر إنقاذ مصر."

وبعد قليل من إعلان عدد من أعضاء مجلس الشعب انسحابهم من الهيئة التأسيسية، أعلن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر انسحابه هو الآخر، مشدداً على "رفضه الكامل لعودة أي قوى تحاول السيطرة على مقدرات الوطن ومكتسباته"، كما أكد تضامنه مع كافة القوى والتيارات السياسية، في إعلان رفضها تشكيل هذه الهيئة.

ودعا رئيس اتحاد العمال، أحمد عبد الظاهر، في بيان له عقب الاجتماع الطارئ بمقر الاتحاد الاثنين الماضي، القوى الوطنية إلى منع انعقاد الهيئة التأسيسية للدستور، والدعوة لتشكيل لجنة أخرى، يحظر في عضويتها السلطة التشريعية، مشدداً على "أهمية التمثيل الحقيقي للعمال والفلاحين."

وكشف عبد الظاهر، بحسب ما أورد موقع "أخبار مصر"، التابع للتلفزيون الرسمي، نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، عن أن الاتحاد العام لنقابات العمال قام برفع دعوى قضائية ببطلان تشكيل هذه الهيئة، محذراً من "المساس بمكتسبات العمال، التي حصلوا عليها منذ ثورة ١٩٥٢."

وفيما بدا أنه رد على تبرير البعض لسيطرة جماعة "الإخوان المسلمون" على اللجنة التأسيسية للدستور، بعد فوزها بغالبية مقاعد البرلمان، قال نائب أمين عام اتحاد العمال، عبد الفتاح خطاب، إن "هناك ما يقرب من ٦٠ مليون مواطن لا يمثلهم مجلس الشعب، وهم الذين لم يذهبوا للتصويت للإسلاميين في الانتخابات."

كما اعتبر نائب رئيس الاتحاد، جبالي المراغي، أن "الحركة النقابية في مصر، تتعرض لهجمة شرسة، جراء مسح هويتها"، وأضاف أن "هناك خطرا تمارسه القلة، تحت شعار مصطلح الأغلبية"، مشيراً إلى تجاهل العديد من شرائح المجتمع، وفي طليعتهم العمال، والفلاحون، والمثقفون، والعلماء، والشباب، والأقباط، والمرأة.

ووصف المراغي ذلك التوجه بأنه "إهدار متعمد لمدنية الدولة، من خلال إعلانهم التمسك بتشكيل لجنة منهم تتولى إعداد الدستور، الذي يحدد مسار مستقبل هذا البلد لأجيال قادمة، مما يؤكد أن الدستور الذي يخدم اليوم مصالح قلة ربما تصبح في الغد أغلبية، وهذا ما لم يكن يحدث في الدساتير المعدة مسبقاً."

إلى ذلك، كشف رئيس حزب "الجبهة الديمقراطية"، السعيد كامل، أنه أوكل أحد المحامين، للطعن على قرار مجلسي الشعب والشورى، الخاص بمعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية، على أساس ٥٠ في المئة من داخل البرلمان، و٥٠ في المئة من خارجه، والدفع ببطلان هذا القرار. ونقل موقع التلفزيون المصري عن كامل قوله إن "الأغلبية الحالية تمارس نفس سياسة النظام السابق، في اتخاذ القرارات، فقد اصطنعت لنفسها معارضة مستأنسة، واتخذت منها ديكوراً لتمرير ما تشاء، والتغطية على فشل البرلمان"، بحسب قوله.

من ناحية أخرى، أعلن "الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي" أن تشكيل اللجنة الدستورية "جاء مخيباً لآمال الشعب المصري، ولا يعبر عن روح التوافق الوطني العام، التي كنا وما زلنا نسعى إلى بنائها."

وأكد الحزب، بحسب المصدر نفسه، أن "تشكيل اللجنة جاء مؤكداً على حرص الإخوان والسلفيين على الانفراد بوضع الدستور، وهو الأمر الذي ترفضه كل القوى الاجتماعية والسياسية في البلاد."

كما أعلن حزب "التحالف الشعبي الاشتراكي" انسحابه من اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور، اعتراضاً على "طريقة اختيارها غير الممثلة لجميع شرائح المجتمع وطبقاته"، بحسب بيان صدر عن الحزب في وقت سابق الأحد.

إلى ذلك، دعت حركة "٦ أبريل" إلى تنظيم وقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب اليوم الأربعاء، لإعلان رفض مبدأ تقسيم الهيئة التأسيسية لإعداد الدستور، بحيث يكون نصفها من أعضاء البرلمان، الذي يسيطر عليه الإسلاميون، والنصف الآخر من خارج الأعضاء.

وقالت الحركة، في بيان تلقته CNN بالعربية: "سقط الرئيس.. وبالتبعية سقط الدستور.. ولزم لذلك وضع دستور جديد.. دستور يجتمع عليه مختلف طوائف المجتمع.. وتم الاستفتاء.. وسيتم انتخاب مئة عضو من مختلف الطوائف لوضع الدستور.. وإذا بنا نجد أن فصيلا بعينه هو من سيستأثر بوضع الدستور أو اختيار من يضعه."

وتابعت الحركة في بيانها: "مما يوضح أن هناك اتجاها لوضع دستور لا يمثل إلا أفكار هذا الفصيل وتوجهاته ومصالحه.. بما يتنافى مع المبادئ والأهداف التي قامت من أجلها ثورة شعب مصر.. لذا وجب تصحيح هذا المسار برفض فكرة الـ٥٠ في المئة، في تشكيل اللجنة التأسيسية لوضع الدستور."

ودعت حركة ٦ أبريل (الجبهة الديمقراطية)، في البيان الذي حمل توقيع المتحدث الإعلامي للحركة وعضو المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة، طارق الخولي، مختلف الحركات الشبابية، والقوى السياسية والثورية، للوقوف ضد هذا "الانفراد المتعنت، بعدة فعاليات."

وفيما أوضحت الحركة أن أولى هذه التحركات تتمثل في الوقفة الاحتجاجية التي دعت إلى تنظيمها أمام مجلس الشعب، في الثانية من ظهر الأربعاء، وهو نفس توقيت انعقاد جلسة مجلس الشعب، فقد ذكرت أن "البقية تأتي"، في إشارة إلى تحركات تالية، لم تكشف عن طبيعتها.

تونس: "النهضة" تنهي الجدل حول التشريع الإسلامي

تونس / رويترز

أنهت حركة "النهضة"، التي تقود الحكومة في تونس، الجدل الذي أثير مؤخراً، حول تعديلات محتملة للدستور، لتضمين مادة تنص على أن الدين الإسلامي هو المصدر الأساسي للتشريع، بعدما أحكم الإسلاميون سيطرتهم على السلطة، في أعقاب الإطاحة بنظام الرئيس السابق، زين العابدين بن علي.

ففي ختام اجتماع للهيئة التأسيسية لحركة النهضة، عقد على مدار يومي السبت والأحد الماضيين، برئاسة راشد الغنوشي، رئيس الحركة، ذكرت وكالة تونس أفريقيا للأنباء "وات" الاثنين، أن الحركة قررت "الاحتفاظ بالفصل الأول من دستور ١٩٥٩، باعتباره محل إجماع جميع فئات المجتمع التونسي."

ونقلت الوكالة الرسمية عن عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة، والمكلف بالإعلام، محمد نجيب الغربي، قوله إن هذا القرار تم اتخاذه "بعد نقاشات عميقة ومطولة"، وأشارت إلى أن الفصل الأول من دستور ١٩٥٩ ينص على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها." وبإعلان الحركة موافقتها على الاحتفاظ بالفصل الأول من الدستور، الذي لا يتضمن أي إشارة إلى أن الدين الإسلامي هو المصدر الأساسي للتشريع، دون تغيير، تسدل الستار على الجدل الذي أثير بين الجماعات الإسلامية من جانب، والقوى العلمانية، التي تطالب بـ"دولة مدنية حديثة"، من جانب آخر.

وعلى صعيد الاستعدادات لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، أكد الوزير المكلف بالعلاقة مع "المجلس الوطني التأسيسي"، عبد الرزاق الكيلاني، أنه لم يتم حتى الآن الإعلان عن أي قرار رسمي حول تحديد موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة.

واعتبر الكيلاني، في تصريحات أوردتها وكالة الأنباء الرسمية، أن هذه الخطوة تبقى مرتبطة بالانتهاء من صياغة الدستور الجديد لتونس، والذي سيحدد النظام السياسي للبلاد بين برلماني أو رئاسي.

كما أعلن المسؤول عن دائرة الإعلام برئاسة الجمهورية، أيوب المسعودي، أنه لا علم للرئاسة بحصول اتفاق حول تحديد موعد نهائي للانتخابات القادمة، مؤكداً أنه "لم يتم التشاور معها في هذا الشأن، وأن أي إعلان عن تاريخ معين لإجراء هذا الاستحقاق الانتخابي، هو مجرد تصور شخصي، ولا يعتبر قراراً رسمياً."

من جانبه، قال نجيب الغربي إنه تم الاتفاق مبدئياً بين أطراف "الترويكا"، على تحديد موعد الانتخابات، في أجل أقصاه عام من الآن، مؤكداً الحرص على عدم اللجوء إلى تأخيرها.

ونفى مسؤول الإعلام بحركة النهضة أن يكون قد تم تحديد موعد نهائي، أو الإعلان عن أي تاريخ لهذا الاستحقاق، مبيناً أن هذا الأمر يبقى "رهين توصل المجلس الوطني التأسيسي إلى مسودة اتفاق أولية حول الدستور الجديد، تحدد النظام السياسي المقبل."

وأشار إلى وجود توجه عام نحو الوفاق حول المصادقة على الدستور بنسبة الثلثين، وفي صورة عدم التوصل إلى ذلك، سيتم، حسب قوله، "اللجوء إلى تنظيم استفتاء، ليصادق الشعب على الدستور."

وكان وزير الشؤون الاجتماعية، خليل الزاوية، قد أكد في اجتماع شعبي انعقد في "بن عروس" الأحد الماضي، أن الانتخابات القادمة ستنظم في أواخر الثلاثية الأولى من سنة ٢٠١٣، بعد الانتهاء من صياغة الدستور في نسخته النهائية، وضبط القانون الانتخابي الجديد.

وشدد الزاوية، الذي ينتمي إلى حزب "التكتل"، على ضرورة أن يجري هذا الاستحقاق السياسي الهام "في كنف الوفاق الوطني."

كما طالب الوزير الأول السابق، الباجي قائد السبسي، لدى إشرافه على تظاهرة "نداء الوطن"، في "المنستير" السبت الماضي، الحكومة المؤقتة بتحديد تاريخ واضح لإجراء الانتخابات القادمة، وبضرورة إسراع المجلس الوطني التأسيسي في إعداد قانون انتخابي جديد، فضلاً عن تشكيل لجنة لإعداد الانتخابات المقبلة.

انتقاد لأوباما بعد حديث "صاروخي" عبر مذياع مفتوح

نيويورك / اف ب

ثار الجمهوريون في الولايات المتحدة عاصفة جديدة بمواجهة الرئيس باراك أوباما، الذي ارتكب هفوة دبلوماسية عبر التحدث مع نظيره الروسي، ديمتري ميدفيديف حول القضايا الخلافية بين البلدين ووعده له بمعالجة أفضل بعد الانتخابات الرئاسية في واشنطن حيث سيكون لديه "مرونة أكثر،" دون التنبه إلى أن المايكروفون كان مفتوحا.

وسمع الصحفيون الذين كانوا في مؤتمر الأمن النووي بكوريا الجنوبية أوباما وهو يتوجه إلى ميدفيديف بحديث جانبي قائلاً له إن على موسكو منحة "فسحة" في ملف الدرع الصاروخية التي تعتزم واشنطن نشرها في أوروبا، بينما تعارضها موسكو بشدة.

وقال أوباما لنظيره الروسي: "هذه هي انتخاباتي الأخيرة، وبعد انتهائها سيكون عندي المزيد من المرونة،" بينما رد ميدفيديف بالقول إنه سينقل رسالة الرئيس الأميركي إلى خليفته، رئيس الوزراء الحالي، فلاديمير بوتين.

وشن أعضاء الحزب الجمهوري هجوماً قاسياً على أوباما، واتهموه بتقديم تعهدات سرية إلى رؤساء العالم دون معرفة الشعب.

وقالت كريستين كوكاوسكي، الناطقة باسم الحزب: "من المذهل أن نعرف سياسات الرئيس التي تظهر عندما يعتقد بأن الناس لا يسمعون ما يقوله، وهذا يثير التساؤل حول طبيعة الأمور الإضافية التي لا يريد أوباما منا أن نعرفها قبل موعد الانتخابات الرئاسية."

من جانبه، قال القيادي الجمهوري، ميت رومني، الذي دعا أوباما إلى مصارحة الشعب الأمريكي "بما يعتزم القيام به حيال برنامج الدفاع الصاروخي الخاص بالولايات المتحدة، والمحافظة على تفوقها العسكري والتزامها بأمن إسرائيل وتعهدها التام بالعمل على منع إيران من الحصول على سلاح نووي."

من جانبه، سعى أوباما لتبرير موقفه، ومازح الصحفيين في كوريا الجنوبية قبل التطرق إلى الموضوع قائلاً: "هل كل أجهزة المايكروفونات مفتوحة."

وعاد أوباما ليضيف: "ما أريد قوله مفهوم من الجميع، فمسألة السيطرة على التسلح في العالم معقدة للغاية وفيها جوانب فنية، والطريقة الوحيدة لحل هذا الملف هي عبر التشاور وبناء قواعد صلبة."

وأضاف أوباما أن موقفه هذا يتعلق بـ"مسألة بسيطة" سبق له أن كررها لعدد مرات في خطابات علنية، مضيفاً أن الولايات المتحدة وروسيا تحاولان منذ عشرة أشهر حل القضايا التقنية لتجاوز "نقاط الاحتكاك" بين الجانبين. وتابع الرئيس الأمريكي بالقول: "أريد أن واحداً من حجم الترسانة النووية، والطريقة الوحيدة لذلك هي عبر بناء الثقة والتعاون،" مشدداً على أن قراراته في هذا السياق تأتي بالتشاور مع البنتاغون والكونغرس، في مسعى منه للرد على الإشارات حول وجود جوانب سرية في مفاوضاته.

وكان أوباما قد تعرض لموقف مماثل في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، عندما سمع عدد من الصحفيين ما دار بينه وبين نظيره الفرنسي، نيكولا ساركوزي، الذي قال له إن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو "كذاب" و"لا يمكن تحمله،" ورد عليه أوباما عبر مترجم قائلاً: "أنت سئمت منه، وماذا عني؟.. أنا مضطر للتعامل معه يومياً."

أما القضية الحالية فتتعلق بالدرع الصاروخية في أوروبا، والتي تصر الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون على القول إن المنظومة مصممة لاصطياد صواريخ باليستية طويلة المدى، قد تقوم دول شرق أوسطية، مثل إيران، باستخدامها ضد مصالح أمريكية أو أوروبية.

اوباما